تونس – شعب موحد، وقدر يستجيب

السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
البنك المركزي التونسي، ٩ سبتمبر ٢٠١٥

مقدمة

بونجور – السلام عليكم!

من دواعي سروري البالغ أن أعود إلى تونس – موطن ميلاد الربيع العربي الذي ألهم شباب المنطقة ومواطنيها بالسعي لتحقيق الطموحات التي يتطلعون إليها. ولذلك أشكر سيادة **المحافظ العياري** لإعطائي فرصة العودة اليوم والحديث أمام هذا الجمهور الكريم.

حين زرت تونس آخر مرة، كان ذلك في عام ٢٠١٢، وكان قد تم منذ وقت قصير تنصيب أول حكومة انتقالية، وإنشاء المجلس الوطني التأسيسي. ولا يسع أحد أن يتجاهل الصعاب والتحديات التي كان على تونس مواجهتها في الشهور التي أعقبت ذلك. توترات اجتماعية حادة وزيادة في المخاطر الأمنية واضطرابات اقتصادية متكررة.

لكن تونس نجحت في اجتياز هذه المصاعب. كيف؟ بأنها لم تَغْفَل قط عن هدف مهم – وهو أن المسار إلى ديمقراطية جديدة يجب أن ينبني على التوافق والاحترام لتحقيق الفرص الاقتصادية واحتواء الجميع.

ونرصد هذا الجَلَد في كلمات الشاعر أبي القاسم الشابي التي تشكل جزءا من النشيد الوطني التونسي:

"إذا الشعب يوما أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر.
ولا بد لليل أن ينجلي، ولا بد للقيد أن ينكسر."

واليوم، يمكن لتونس أن تفخر بإنجاز آخر. ففي يناير من العام الماضي، اعتمدت تونس الدستور الجديد. وبعدها بفترة قصيرة، تم تنصيب أول حكومة بعد الانتقالية من خلال انتخابات نزيهة وسلمية شارك فيها الجميع. وهذه خطوة فارقة في تحول البلاد إلى مجتمع أكثر عدالة. *وقد استجاب القدر!*

ومع ذلك، يجب أن تستمر المسيرة الدؤوبة نحو مستقبل أفضل. ويجب ألا نسمح للأعمال المأساوية الجبانة كالتي وقعت في متحف باردو وسوسة بأن تؤثر على الهدف النهائي الذي تسعى إليه تونس.

ولا تزال أنظار العالم موجهة إلى تونس والخيارات التي ستلجأ إليها. وهذه الروح التي وحدت الشعب التونسي حتى الآن يجب أن تظل سائدة حتى يستجيب القدر مرة أخرى. حتى تتمكن تونس من تحويل انتصارها السياسي إلى انتصار اقتصادي وتأمين مستقبل أفضل لشعبها.

وعلى هذه الخلفية، أود إطلاعكم على رؤيتي لثلاث قضايا:

(١) أولا، البيئة العالمية والمخاطر المحيطة بالآفاق التونسية؛

(٢) ثانيا، أولويات السياسة لوضع الأسس اللازمة لانطلاقة الاقتصاد التونسي؛

(٣) ثالثا، كيف تطورت الشراكة بين تونس وصندوق النقد الدولي.

١- الاقتصاد التونسي: صمود في غمار التحديات والمنعطف الصعب

اسمحوا لي أن أبدأ بتسليط الضوء على أهم إنجازات تونس على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى آفاقها الاقتصادية المتوقعة.

كان أداء الاقتصاد الكلي جديرا بالإشادة على مدار السنوات القليلة الماضية. فقد كان النمو إيجابيا – نحو ٢,٥% سنويا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، رغم عدد من التحديات الجسيمة: الفترة الانتقالية المطولة، والقلاقل الاجتماعية المتكررة، وزيادة انتقال التداعيات من الصراعات الدائرة في المنطقة.

وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب الصعوبة البالغة التي اتسمت بها البيئة الخارجية في الفترة السابقة على أحداث باردو وسوسة. وتأثر الاقتصاد بالنمو المنخفض في أوروبا – الشريك التجاري الرئيسي لتونس – من خلال قناتين أساسيتين.

القناة الأولى هي التجارة. فأكثر من ٧٠% من صادرات تونس تذهب إلى أوروبا. وتشير تحليلاتنا إلى أن انخفاض النمو بواقع نقطة مئوية واحدة في أوروبا يعني انخفاضا في النمو بواقع ٠,٦ نقطة مئوية في تونس، وهو انخفاض كبير للغاية.

أما قناة التحويل الثانية فهي السياحة. ويمثل قطاع السياحة قاطرة مهمة لنمو الاقتصاد التونسي – إذ يمثل قرابة ٧% من إجمالي الناتج المحلي ويعمل فيه أكثر من ٤٠٠ ألف نسمة. ويشكل الأوروبيون نصف السياح تقريبا (٤٥% على وجه الدقة).

وقد أصيب هذا القطاع بضرر بالغ أيضا من جراء تباطؤ الاقتصاد الأوروبي. ففي العام الماضي، هبط عدد القادمين الأوروبيين بمقدار ٢٦% وكانت الإيرادات أقل من مستويات عام ٢٠١٠ بنسبة ١٥%. وكانت الهجمات الإرهابية الأخيرة قد وجهت أيضا ضربة للسياحة التونسية، حيث يتوقع أن تكون عائدات السياحة السنوية هذا العام أقل من العام الماضي بنسبة ٥٠%. وينطوي ذلك على تداعيات اقتصادية ملموسة وسوف يتأثر توظيف العمالة بدرجة كبيرة.

وبالتالي، نتوقع حاليا نمو النشاط الاقتصادي هذا العام بنسبة ١% فقط.

ولكن هناك ما يدعو إلى التفاؤل وسط هذه الظروف العصيبة. فالقوى التي كانت بمثابة رياح معاكسة حتى وقت قريب يمكن أن تتحول إلى رياح دافعة للاقتصاد التونسي. لماذا؟

بادئ ذي بدء، نحن نتوقع أن يظل نمو الاقتصاد العالمي محدودا. فالنمو في الاقتصادات المتقدمة يزداد قوة، بينما يتباطأ في كثير من الاقتصادات الصاعدة. والمهم في هذا الصدد أننا نتوقع ازدياد قوة النمو في منطقة اليورو عما كانت عليه في السنوات السابقة، وهو ما يبشر بالخير بالنسبة لتونس من حيث زيادة تدفقات التجارة والسياحة.

وفي نفس الوقت، نتوقع أن تظل أسعار السلع الأولية منخفضة لفترة ممتدة. وسيساعد هذا في تخفيض اختلالات الحساب الخارجي والمالية العامة. ومن المقدر أن يؤدي انخفاض أسعار النفط الدولية بمقدار ١٠ دولارات أمريكية للبرميل إلى تخفيض عجز المالية العامة والحساب الجاري بمقدار ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يمثل مكسبا استثنائيا كبيرا لتونس ولكثير غيرها من البلدان المستوردة للنفط.

هذا هو الوضع حتى الآن بالنسبة للبيئة الخارجية. فماذا عن آفاق الوضع الداخلي؟

من الواضح أن تونس تمتلك أصولا هائلة. موقعكم الجغرافي وثقافتكم والجمال الطبيعي الذي يميز بلادكم يجعلها همزة وصل حيوية بين أوروبا وإفريقيا، كما أن شعبكم بمستواه التعليمي الجيد وأعماره الشابة يمثل منهلا للمواهب.

وينبغي لنا البناء على هذه الأصول وتحقيق تطلعات تونس، وهو موضوعي الثاني.

٢- تحقيق تطلعات الشعب التونسي – الطريق القادم

اسمحوا لي أن استشهد بمثل تونسي جميل يقول: *"اللي يحب الممو يسهر الليل بكله"*.

فيجب ألا تضللنا الأوهام. ذلك أن الطريق القادم لتحقيق الانتصار الاقتصادي التونسي لن يكون سهلا. ولا تزال هناك عقبات يتعين تجاوزها.

بادئ ذي بدء، لا تزال البطالة مرتفعة للغاية، وخاصة بين الشباب والنساء. فهي تطال ٣٤% من الشباب، أي أكثر من ضِعف المعدل الكلي. وفي نفس الوقت، لا تزال التفاوتات بين الأقاليم كبيرة – وهي أهم عامل قاد إلى انطلاقة الربيع العربي. فمتوسط معدلات الفقر في أقاليم البلاد الداخلية أعلى بثلاثة أضعاف من المعدلات السائدة في المناطق الساحلية الأغنى.

ولما كان النمو المتوقع يبلغ ١% هذا العام، فلن يكفي هذا المعدل لإحداث تغيير ملموس في وضع البطالة وتأمين حياة أفضل ونمو أكثر احتواءً للشعب التونسي.

ولحسن الحظ، هناك خارطة طريق موجودة. فالدستور يلزم الحكومة بإدارة الموارد العامة على نحو كفء، وخدمة المواطنين والصالح العام باستخدام قواعد واضحة للشفافية والمساءلة.

وقد أصبح الوقت مواتيا أكثر من أي وقت مضى لإعطاء دفعة للإصلاحات الضرورية بغية تحويل تونس إلى اقتصاد ديناميكي تنافسي وخلق فرص العمل اللازمة للمواطنين. ويمكنني تحديد ثلاثة مجالات للإصلاح سيكون التقدم فيها حاسما.

الأول هو الميزانية المواتية للنمو. فإطلاق إمكانات النمو يتطلب المزيد من الإنفاق الاستثماري.

وفي العام الماضي، أُتيح حيز مالي قدره ١,٦% من إجمالي الناتج المحلي عن طريق تخفيض دعم الطاقة بفضل انخفاض أسعار النفط الدولية. غير أن جانبا كبيرا من هذه الوفورات امتصتها فاتورة الأجور المتنامية في القطاع العام والتي تبلغ قرابة ١٣% من إجمالي الناتج المحلي، مما يجعلها من أكبر فواتير الأجور على مستوى العالم.

ولتحسين مكونات الميزانية دعماً للنمو، يتعين إعادة توجيه الإنفاق العام نحو زيادة الإنفاق الاستثماري والاجتماعي. ويعني هذا أيضا إصلاح النظام الضريبي – ليصبح أكثر عدالة وكفاءة.

والواقع أننا أصدرنا مؤخرا دراسة متعمقة للدور الذي يمكن أن تؤديه النظم الضريبية في تلبية التطلعات لمزيد من العدالة الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وعلى سبيل المثال، يمكن تحقيق العدالة والكفاءة في حالة تونس عن طريق زيادة تبسيط المعدلات الضريبية وتصاعديتها وتقاربها بين القطاعات الداخلية والساحلية.

ومجال الإصلاح الثاني هو النظام المالي. فالنظام المالي القوي والكفء عامل أساسي لتحقيق اقتصاد صحيح وحيوي. ويتطلب الأمر مزيدا من الجهد لمحو آثار النموذج القديم الذي كان كابحا أساسيا للنمو.

ويتعين وجود نظام مصرفي حديث يخضع لمستوى عال من الرقابة ومنفتحا أمام المنافسة لتحسين فرص الحصول على التمويل وتخصيص الائتمان للأنشطة المنتجة بكافة أنواعها، سواء الشركات الكبيرة أو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أن تكون البنوك العامة نقطة بدء جيدة – حيث تمثل ٤٠% من مجموع الأصول المصرفية وأكثر من ربع القروض المتعثرة. وتمثل إعادة رسملة هذه البنوك، وإعادة هيكلة غيرها، خطوات مهمة يجب البناء عليها لتحسين ممارسات الحوكمة وتيسير الوساطة المالية. ولكن علينا مواصلة العمل.

أما مجال الإصلاح الثالث فهو مناخ الأعمال. وتونس تحتاج إلى مناخ أعمال من الطراز الأول حتى يحقق النمو انطلاقة سريعة.

ويلاحَظ حاليا أن الأعمال والمشروعات مقيدة بقواعد تنظيمية معقدة ومرهقة. فطبقا لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها البنك الدولي، يستغرق الأمر ٩٤ يوما للحصول على ترخيص بناء، كما يواجه أكثر من ٥٠% من قطاعات الاقتصاد قيودا على الاستثمار. وكل ما تفعله هذه القواعد التنظيمية هو أنها تخنق القطاع الخاص، وتنتقص من وضوح القواعد، وتثبط الاستثمار وخلق فرص العمل.

وما يحتاجه الأمر حاليا هو ضمان تكافؤ الفرص لكل الشركات. وفي هذا الصدد، يمكن تغيير اللعبة من خلال قانونين جديدين. الأول هو قانون الاستثمار الجديد، الذي سيكون عاملا أساسيا في تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية الخاصة. والقانون الثاني هو القانون المتعلق بالمنافسة والأسعار، واعتمده البرلمان الأسبوع الماضي، والذي سيفتح أسواق المنتجات الرئيسية ويقضي على الممارسات التمييزية.

والخلاصة هي أن الميزانية المواتية للنمو والنظام المالي الكفء ومناخ الأعمال من الطراز الأول يمكنهم إرساء الركائز اللازمة لاقتصاد حيوي. وتلك إصلاحات صعبة، ولم يعد تأجيلها ممكنا وينبغي تنفيذها سريعا لتحقيق طموحات الشعب التونسي. وستكون الرسالة واضحة للعالم: تونس عازمة على تحويل إنجازها السياسي إلى انتصار اقتصادي.

٣- تونس والصندوق – الشراكة مستمرة

وتونس ليست وحدها في هذا المسعى. فقد ظل الصندوق شريكا قويا طوال الوقت. واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوعي الأخير.

طوال فترة التحول السياسي التاريخي، ظل الصندوق داعما لتونس من خلال المساعدة المالية، والمشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية المكثفة.

ففي يونيو ٢٠١٣، تمت الموافقة على برنامج يدعمه الصندوق بقيمة ١,٧٥ مليار دولار أمريكي لمساعدة تونس على تنفيذ برنامجها الوطني للسياسات والإصلاحات الاقتصادية. وكان الهدف من هذه الإصلاحات هو الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء للمواطنين، مع حماية الشرائح الأكثر ضعفا.

وكانت المرونة وسرعة الاستجابة من الدعائم الأساسية لشراكتنا. ففي مشهد يتسم بالقيود السياسية والاجتماعية المتغيرة، جاءت استجابة برنامجنا متوافقة مع الظروف. فعلى سبيل المثال، تم تحويل مواردنا في فترة مبكرة من البرنامج بحيث لا تقتصر على دعم ميزان المدفوعات فقط بل ودعم الميزانية العامة أيضا لمواجهة ضغوط الإنفاق.

وفي عدة مناسبات، تم تعديل أهداف البرنامج وتواريخ الاختبار لمراعاة صعوبات التنفيذ – أو الأحداث غير المتوقعة مثل الهجمات الإرهابية الأخيرة. وكانت هذه المرونة بالغة الأهمية في تمكيننا من دعم تونس على نحو فعال مع ضمان استمرار أهداف البرنامج قابلة للتحقيق.

وقد عملنا أيضا مع السلطات التونسية من خلال بناء القدرات والتدريب في مجموعة واسعة من المجالات، مثل السياسة الضريبية وإدارة الضرائب، وتصميم صيغة لتسعير الوقود تلقائيا، وتعزيز الرقابة المصرفية.

وبالنظر إلى المستقبل، سيواصل الصندوق شراكته مع تونس في إرساء الركائز اللازمة لاقتصاد أقوى وأكثر صلابة واحتواءً لكل شرائح السكان.

خاتمة

وختاما، أود الإعراب عن تقديري لواحد من أبرز الشخصيات التونسية – ابن خلدون – مؤسس علم التاريخ والاجتماع. وأود الإشارة بوجه خاص إلى مفهوم "التماسك الاجتماعي" الذي قام بصياغته والذي ساهم به في فهمنا لكيفية تكوين المجتمعات – من حيث نشأتها وتكاثرها.

واليوم تعمل نفس هذه الخصائص على تشكيل المجتمع التونسي وهو يشرع في مرحلة تاريخية جديدة من الديمقراطية. مجتمع جديد احتوائي ومتماسك. مجتمع موحد في سعيه لتحقيق الفرصة الاقتصادية ورخاء الاقتصاد.

إن العالم يتابعكم، ويقف إلى جانبكم بقوة. وسوف يستجيب القدر.

شكرا.